

## عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي

*Political Instability and Economic Growth in the Arab Spring Countries*

أ. مختاري فيصل

جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر

mokhtarifaycal@gmail.com

ط.د. سي جيلالي هاشمي

جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر

sidjillalieco@univ-mascara.dz

تاريخ القبول: 2020/07/07

تاريخ الاستلام: 2019/03/30

**الملخص:** تبحث هذه الورقة في العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي (تونس، ليبيا، مصر، سوريا واليمن) وذلك باستخدام منهجية البيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Panel للفترة 1996-2016، و توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي له اثر ايجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتغير ذو دلالة إحصائية، كما تشير النتائج إلى أن لمؤشر السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة بالإضافة إلى معدلات البطالة لها تأثير كبير وقوي علي نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الربيع العربي.

**الكلمات المفتاحية:** عدم الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي، البطالة، دول الربيع العربي ، Data Panel

**Abstract :** This paper examines the relationship between political instability and economic growth in the Arab Spring countries (Tunisia, Libya, Egypt, Syria, and Yemen) using the data Panel sectional time-series methodology for the period 1996-1996, the results of the study found that political stability has a positive impact On the GDP growth rate per capita and a statistically significant variable, The indicator of Control Corruption and the Government Effectiveness in addition to unemployment rates, they have a significant and strong impact on the GDP growth rate per capita in the Arab Spring countries

**Key Words:** Political instability, economic growth, unemployment, Arab Spring countries, Data Panel.

**JEL Classification :** O2, O11, C23

\*مرسل المقال: سي جيلالي هاشمي (sidjillalieco@univ-mascara.dz)

**المقدمة:**

تفسر معظم الدراسات والأدبيات الاقتصادية السابقة التفاوت في النمو الاقتصادي مابين البلدان إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية، وفي هذا الصدد وخلال السنوات الأخيرة ، شهد العالم العربي العديد من الأزمات، كانت أبرزها الثورات التي اندلعت في بعض البلدان والتي سميت فيما بعد بالربيع العربي، حيث كان عام 2011 عاما عربيا استثنائيا ، و كانت الثورة التونسية أو "ثورة الياسمين" أول انتفاضة شعبية أسقطت نظاما ثابتا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تلاها ثورات أخرى في دول الجوار ،وهي مصر وليبيا، سوريا واليمن (Sidamor, Lemtaouch, & Bensouici, 2016, p. 2) ، وكان لهذه الثورات وقع كبير في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والذي أثر بدوره على الأداء الاقتصادي الكلي في هذه البلدان.

**إشكالية الدراسة:** على ضوء ما تقدم ومحاولة منا لدراسة هذا الموضوع فإننا نطرح الإشكالية التالية: كيف أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في دول الربيع العربي؟

**فرضية الدراسة:** هناك علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي وللإجابة عن الإشكالية وفرضية الدراسة فإننا سنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية ، حيث سنتطرق من خلال الجزء الأول إلى الأدبيات والدراسات السابقة التي تدرس العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو، أما في الجزء الثاني سنسلط الضوء على الوضع السياسي في دول الربيع العربي والمؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو ، أما في الجزء الأخير سنقوم بإعداد دراسة تطبيقية لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في كل من مصر، ليبيا، تونس، سوريا واليمن.

**أهمية الدراسة:** تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها من المواضيع الحديثة وذات الاهتمام الواسع من قبل المفكرين الاقتصاديين ومختلف الهيئات الاقتصادية والسياسية سواء كانت الإقليمية أو الدولية، بالإضافة إلى أن الاستقرار السياسي أصبح الشغل الشاغل بالنسبة لدول الربيع العربي باعتباره عامل محدد للنمو الاقتصادي.

**هدف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الوضع السياسي والانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية للأحداث وآثارها على النمو الاقتصادي في دول الربيع العربي للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وتحديد متغيرات أخرى التي كان لها تأثير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الربيع العربي.

**منهج الدراسة:** من أجل الإحاطة بموضوع والإلمام بالجانب النظري والتطبيقي للدراسة فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في دول الربيع العربي، وعرض المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحليل آثارها على اقتصادات دول الربيع العربي.

## 1. عرض موجز عن بعض الأدبيات والدراسات السابقة:

أكدت معظم الدراسات على العلاقة التي تربط عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، في علاقة ذو اتجاهين حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، في حين يؤدي ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع مستويات النمو الاقتصادي إلى الاضطرابات السياسية والاجتماعية الأمر الذي يخلق الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في البلد، وفي هذا الشأن هناك دراسات تثبت ذلك ونذكر على سبيل المثال:

تبحث دراسة لـ (Alesina, Özler, Roubini, & Swagel, 1996) في العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في لعينة تتكون من 113 دولة خلال الفترة من 1950 إلى 1982 وضعت الدراسة تعريف لعدم الاستقرار السياسي على أنه ميل إلى تغيير الحكومة، وتم تقدير النموذج وفقاً لهذا المقياس حيث تم تحديد عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي بشكل مشترك والنتيجة الرئيسية للدراسة هي أن النمو الاقتصادي ينخفض بشكل كبير خلال الفترات الزمنية التي يكون فيها الميل عالي للتغيير الحكومي، وبالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي للبلدان.

وفي دراسة لـ (Campos, Nugent, & Robinson, 1999) التي تقدم نموذجاً متطوراً للاقتصاد السياسي الذي يميز بين نوعين من المصادر لعدم الاستقرار السياسي الداخلية والخارجية، و التفاعلات بينها، تقدم الدراسة دليلاً تجريبياً لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA خلال الفترة 1970-1990، تظهر النتائج أن كلا من حجم واتجاه آثار عدم الاستقرار السياسي على الاستثمار يمكن أن يختلف من بلد لآخر، حيث يقترح النموذج الأول، أن عدم الاستقرار السياسي المحلي يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الاستثمار من خلال إجبار الحكومة على تبني سياسة أكثر كفاءة، أما النموذج الثاني، يبرز أن عدم الاستقرار السياسي الخارجي يميل إلى تقليل عدم الاستقرار السياسي المحلي وبالتالي يجعل السياسة أسوأ.

تختبر دراسة لـ (Asteriou & Price, 2001) أثر عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين على النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة للفترة بين 1961 و 1997، تشير نتائج الدراسة إلى وجود رابط قوي بين عدم الاستقرار السياسي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كما تبين أن هناك تأثير سلبى لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، وأن عدم اليقين لا يؤثر على النمو الاقتصادي.

وفي دراسة لـ (Younis, Lin, Sharahili, & Selvarathinam, 2008) والتي تبحث في تأثيرات العوامل المختلفة لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في عشرة (10) اقتصاديات آسيوية مختارة خلال الفترة بين 1990-2005، تظهر نتائج الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، كما أكدت الدراسة على أن الاستقرار السياسي يلعب دوراً مهماً في تحديد مستويات النمو الاقتصادي وفي مصادر تراكم رأس المال، وخلصت الورقة البحثية أن الاستقرار السياسي له دور كبير في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

حقق (Jong-A-Pin, 2009) في العلاقة التي تربط بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، لعينة تتكون من 98 دولة خلال الفترة بين 1984-2003، وقد تم تحديد أربعة أبعاد لعدم الاستقرار السياسي: (1)

الاحتجاج المدني ، (2) العدوان ذو الدوافع السياسية ، (3) عدم الاستقرار داخل النظام السياسي و (4) عدم استقرار النظام السياسي ككل، بينت نتائج الدراسة أن الأبعاد المختلفة لعدم الاستقرار السياسي لها تأثيرات مختلفة على النمو الاقتصادي وانعكاس سلبى على النتائج الاقتصادية.

وفي دراسة لـ (Aisen & Veiga, 2013) التي كان الغرض منها تحديد آثار عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، لعينة تتكون من 169 دولة خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى غاية 2004 ، توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي يرتبط بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتبين أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على النمو من خلال خفض معدلات نمو الإنتاجية ، و يؤثر بدرجة أقل على تراكم رأس المال المادي والبشري، وخلصت الورقة البحثية إلى أن الحرية الاقتصادية والتجانس العرقي مفيدان للنمو ، بينما قد يكون للديمقراطية تأثير سلبى ضئيل.

يدرس (Uddin, Ali, & Masih, 2017) أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 120 دولة نامية خلال الفترة 1996-2014 ، توصلت نتائج البحث إلى أن الاستقرار السياسي عامل مهم ومحدد للنمو الاقتصادي، حيث وجد أن عدم الاستقرار السياسي يكون بدرجة أعلى في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خاصة الدول التي تعتمد على النفط ويؤثر ذلك على النمو الاقتصادي بشكل أكثر حدة، وذلك بسبب غياب المؤسسات الاقتصادية والسياسية القوية، كما بينت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على النمو من خلال قنوات الاستثمار وتراكم رأس المال البشري في البلدان النامية، وتوصى الدراسة بتطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع تنمية رأس المال البشري.

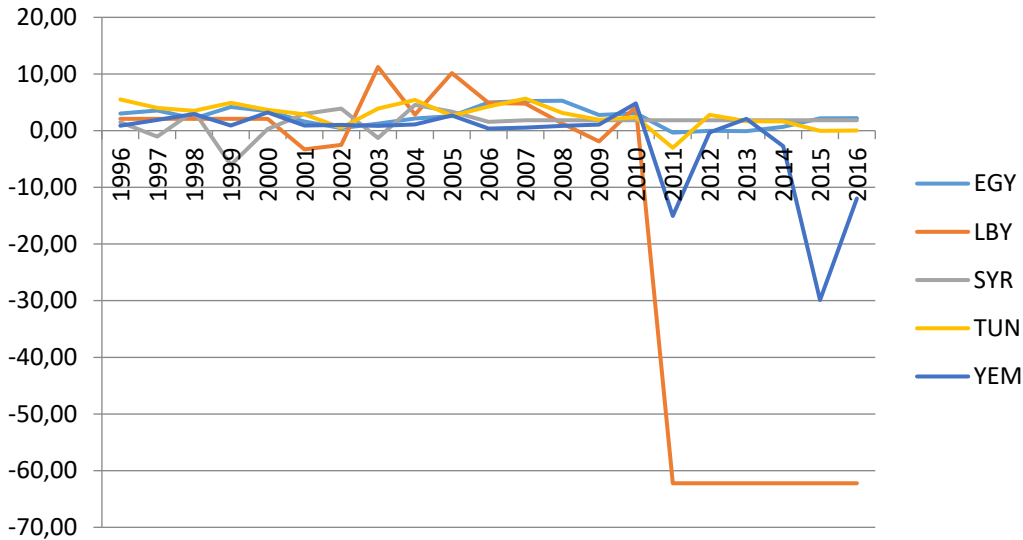
وبحثت دراسة (Dalyop, 2018) في أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في إفريقيا لعينة تتكون من 52 دولة أفريقية للفترة من 1980 إلى 2013، تظهر النتائج أن معدلات النمو المتوسطة والطويلة الأجل والمستقرة نسبياً ترتبط بانخفاض مستويات عدم الاستقرار السياسي، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية ثنائية الاتجاه بين الاستقرار السياسي ومستوى النمو، ووجد أن التقلبات الأكبر في معدل النمو تؤثر سلباً على مستوى الاستقرار السياسي في البلدان المتأثرة بالصراع مما يشير إلى وجود علاقة بين عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي.

## 2. عدم الاستقرار السياسي في دول الربيع العربي والمؤشرات الاقتصادية :

انطلق الربيع العربي في ديسمبر / كانون الأول 2010 في تونس عندما أشعل بائع فاكهة نفسه النار احتجاجاً على مضايقة ضابط شرطة له، أثار هذا سلسلة من المظاهرات المستمرة في البلاد والتي أدت إلى سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في يناير 2011، وأثارت الانتفاضة موجة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي امتدت إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا، ونتيجة لذلك ، انهارت جميع هذه الأنظمة ، عدا سوريا، في فبراير 2011 فصل الرئيس مبارك بعد 30 سنة من الرئاسة ؛ كما أطيح بالزعيم الليبي معمر القذافي وذلك بعد التدخل العسكري الدولي في أكتوبر 2011 ، وفي فبراير 2012 ، استقال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من سدة الحكم ، وارتبطت فترة ما بعد الثورة في هذه البلدان الخمسة بأشكال متعددة من الاضطرابات التي تميزت بانتخابات متكررة

للأحزاب الحاكمة الجديدة ، والاحتجاجات المنتظمة والعنيفة ، والاضطرابات الثورية ، والصراعات ، والهجمات الإرهابية ، والاضطرابات السياسية ، فضلاً عن الاقتتال السياسي (Bourauoui & Hammami, 2017, p. 5) وفي هذا الشأن سنعرض أهم تطورات المؤشرات الاقتصادية لهذه البلدان

### الشكل رقم (01): تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1996-2016



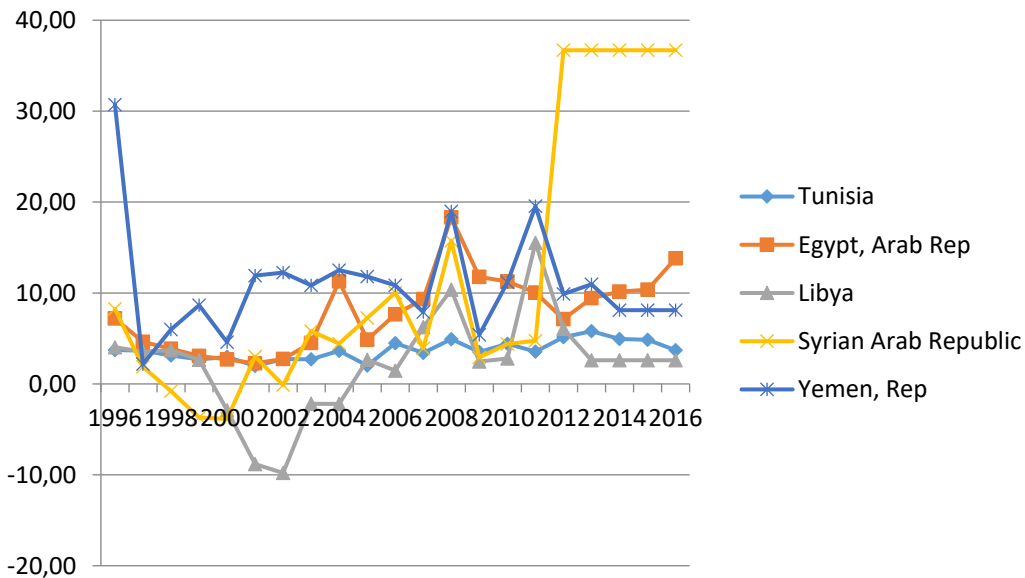
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

يتضح من خلال الشكل رقم (01) أن دول الربيع العربي سجلت تقلبات على مستوى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996-2016، وقد يرجع ذلك إلى سلسلة الاضطرابات السياسية التي عاشتها دول الربيع العربي مما أدى إلى زعزعة استقرار نشاطها الاقتصادي وتمنعها من تحفيز النمو الاقتصادي ، ونذكر على سبيل المثال: انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الخمسة من 4.96% عام 2010 إلى 0.57% عام 2016، وارتفع معدل التضخم إلى 15.92% عام 2016، بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات البطالة في كل من سوريا واليمن إلى 22% و 20% على التوالي خلال الربع الثاني من عام 2015. (Bourauoui & Hammami, 2017, p. 5)

كما يظهر أن دول الربيع العربي سجلت أعلى نسبة في انخفاض في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت -15.04% في اليمن و -62.23% في ليبيا ، في حين سجلت تونس أعلى معدل انخفاض لها في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.36% عام 2011 ليصل في ظل أحداث الاضطرابات إلى -3.02% عام 2011، كما سجلت مصر انخفاض هي كذلك من 4.82% إلى -15.04% ، وفي ظل انخفاض معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم تقدر دول الربيع العربي من احتواء التضخم ، وغياب سياسات الاقتصاد الكلي الفعالة، ومع ارتفاع التضخم ، سيكون لهذه الدول تأثير معاكس على النمو الاقتصادي، وتظهر التقديرات التجريبية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) أنه بمجرد أن يصل التضخم إلى 6-8 في المائة ، يصبح تأثيره في النمو الاقتصادي على المدى الطويل سلبياً (Khan, 2014, p. 5)

(4)، ومن الواضح أن مصر واليمن وليبيا في منطقة الخطر هذه إلى حد كبير، حيث بلغ معدل التضخم في اليمن عام 2011 إلى 19.54 % وقد أضر الصراع السياسي بشدة بالاقتصاد الليبي، الذي ظل في حالة ركود، وما زال الصراع السياسي وضعف الظروف الأمنية، وحصار منشآت البنية التحتية لقطاع النفط يُضعف جانب العرض من الاقتصاد الذي انكمش بنسبة 10 في المائة في 2015، وانخفض إنتاج النفط الخام لأدنى مستوى له إلى نحو 0.4 مليون برميل يوميا أو ربع الطاقة الإنتاجية للبلاد. واستمر ضعف القطاعات غير النفطية بسبب اختلالات في سلاسل توريد المستلزمات المحلية والأجنبية، ونقص التمويل، وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى 15.52 في المائة في 2015، فيما يرجع أساسا إلى زيادة نسبتها 13.7 في المائة في أسعار الغذاء (أفريقيا، 2016)، أما بالنسبة إلى مصر فقد سجلت هي كذلك ارتفاعا في معدلات التضخم حيث بلغ 10.05 %، عام 2011 وعلى ضوء ذلك سنعرض تطور مؤشر التضخم في دول الربيع العربي.

الشكل رقم (02): تطور مؤشر التضخم في دول الربيع العربي للفترة 1996 – 2016

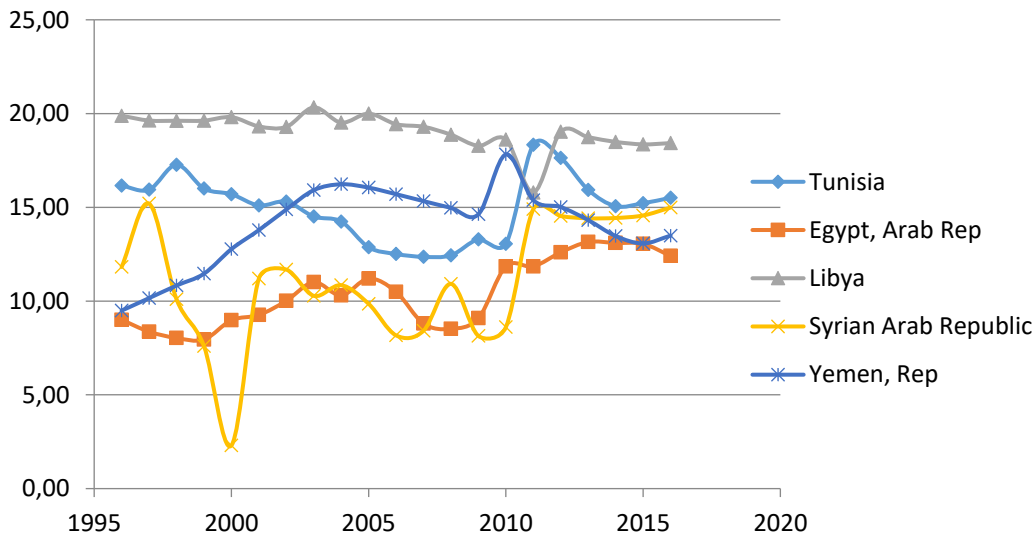


**المصدر:** البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

وبالنظر في المؤشرات الاقتصادية الكلية، ووفقا لبيانات البنك الدولي ظلت مشكلة البطالة خاصة في أوساط الشباب المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الأبرز في دول الربيع العربي، بل وان حدة هذه المشكلة قد أخذت في التفاقم خلال السنوات الأخيرة، ففي تونس ظل معدل البطالة يتراوح حول 15 % على مدى الثلاثين عاما الأخيرة، وتضاعفت هذه النسبة إلى 30 % أو أكثر بالنسبة للشباب في الفئة العمرية 15 – 24 سنة، وفي اليمن أخذ معدل البطالة نسقا تصاعديا ليرتفع من 9.49 % عام 1996 إلى 12.77 % عام 2000 ثم إلى 16.23 % سنة 2004، ونفس الشيء ينطبق على سوريا التي شهدت أوضاع مضطربة وعنف نتيجة الحراك الشعبي ضد نظام الحكم في البلد حيث سجلت معدلات مرتفعة عام 2011 بـ 14.90 % ليصل إلى 14.99 % عام 2016، أما في ليبيا فقد سجلت مستويات مرتفعة لمعدلات البطالة فقد وصلت إلى 20.33 % عام 2003 (العربي، 2012، صفحة 9)، ولا تختلف هذه المعطيات مع المشهد المصري الذي بدوره شهد هو الآخر

فترة من التباطؤ في النمو الاقتصادي، وكانت النتائج الاجتماعية غير مرضية حيث أن معدلات البطالة سجلت ارتفاعاً بـ 11.85 % عام 2011، لا سيما في صفوف الشباب - وتسجيل 13.15 % عام 2013. (IMF, 2012, p. 5)، وعلى ضوء هذا سنعرض فيما يلي تطور معدلات البطالة في دول الربيع العربي.

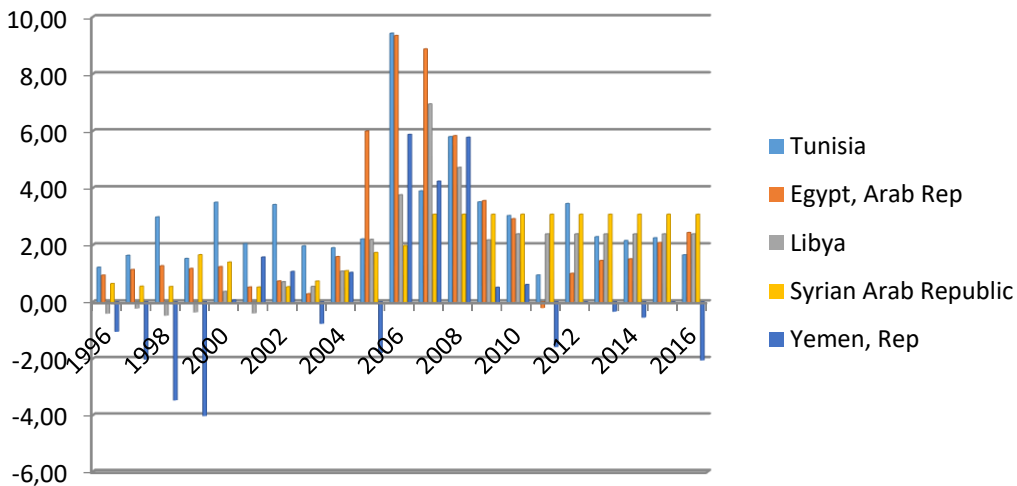
### الشكل رقم (03): تطور معدلات البطالة في دول الربيع العربي للفترة الممتدة من 1996 – 2016



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ولدت تحولات الربيع العربي صدمة كبيرة للاستقرار السياسي، وانعكس ذلك على التصنيف العالمي للمخاطر السياسية فقد سجلت دول الربيع العربي تدهوراً كبيراً في هذا المؤشر وازداد عدم الاستقرار السياسي في هذه البلدان، حيث كان عدم الاستقرار الحكومي والصراعات السياسية، انعكاس سلبي على بيئة الأعمال وضعف في الأداء الاقتصادي الكلي. (Bank, 2013, p. 17) وقد أظهر (Woodward & Rolfe, 1993, p. 3) أن عدم الاستقرار السياسي يزيد من عدم اليقين بشأن قرارات الاستثمار الأجنبي، وهذا يمكن أن يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما أظهر (Kim, 2010, p. 7) أن الاستقرار السياسي يلعب دوراً مهماً في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكمن النظرية في أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي، وتؤدي الزيادة في مقياس عدم الاستقرار السياسي إلى انخفاض حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن عدم الاستقرار السياسي يعد العامل الأكبر الذي يعرقل للمستثمرين توظيف أموالهم، بسبب زيادة عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية المستقبلية والتهديدات لحقوق الملكية، فضلاً عن تعطيل النشاط الإنتاجي (Karnane & Quinn, 2017, p. 13) وفيما يلي نستعرض تطور مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدول الربيع العربي.

### الشكل رقم (04): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لدول الربيع العربي 1996-2016



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

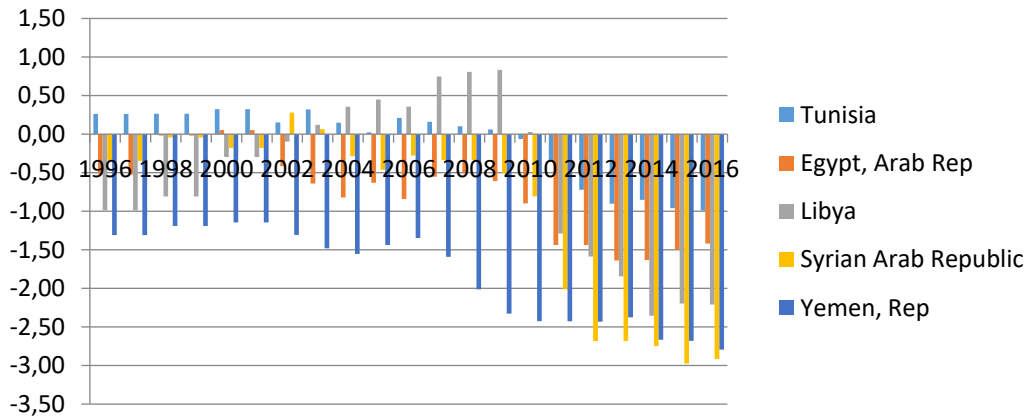
ويتضح من خلال الشكل رقم (04) أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لدول الربيع العربي سجلت أدنى مستوى لها أثناء الثورة والاضطرابات السياسية التي عصفت بها، حيث وخلال الفترة لعام 2011 سجلت كل من مصر واليمن معدلات سالبة بـ -0.20 و-1.58 على التوالي، ونفس الأمر بالنسبة لليبيا، تونس وسوريا، كما تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل حاد، بين عامي 2010 و 2011 بنسبة 46٪ لتصل إلى 11.4 مليار دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2004 (Masetti, Körner, Forster, 2004, Friedman, Lanzeni, & Speyer, 2013, p. 4)، حيث كان انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بمثابة العامل الرئيسي وراء التراجع الاقتصادي في دول الربيع العربي، ومن الواضح أن الاضطرابات السياسية أعطت ضربة قوية للنشاط الاقتصادي في بلدان شمال أفريقيا عام 2013، وهو وضع أدى إلى إضعاف كبير في التوقعات الإقليمية لعام 2014.، حيث عانت المنطقة من ركود اقتصادي أثر على جميع البلدان المصدرة للنفط (ولا سيما ليبيا) التي تمر بفترة صعبة أدت إلى خفض معدلات نموها. (Sidamor, Lemtaouch, 2016, p. 3) & Bensouici, 2016، ويساهم عدم الاستقرار السياسي في استمرار تدهور بيئة الأعمال وعزوف المستثمرين (Nawafleh, 2013, p. 5). وهذا ما أكدته دراسة كل (Busse & Hefeker, 2007). على أن العوامل المؤسسية السياسية كاستقرار الحكومة، وغياب الصراع الداخلي والتوترات العرقية، والحقوق الديمقراطية الأساسية، وضمان القانون والنظام، هي محددات هامة للغاية لتدفقات الاستثمار الأجنبي للبلدان.

### 3. تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي:

لقد أثبتت جل الأبحاث والدراسات السابقة على وجود علاقة قوية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، هذا وقد شهدت دول الربيع العربي حالة من عدم الاستقرار السياسي واعتمادا على مؤشرات الحوكمة الدولية سنعرض فيما يلي تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف حيث أن المؤشر محصور بين -2.5 و

2.5 وتدل القيمة الأولى على مستوى سيء في حين تدل القيم الموجبة حتى 2.5 على مستوى جيد ووجود استقرار سياسي (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2006, p. 8)

### الشكل رقم (05): تطور مؤشر الاستقرار السياسي في دول الربيع العربي للفترة 1996-2016



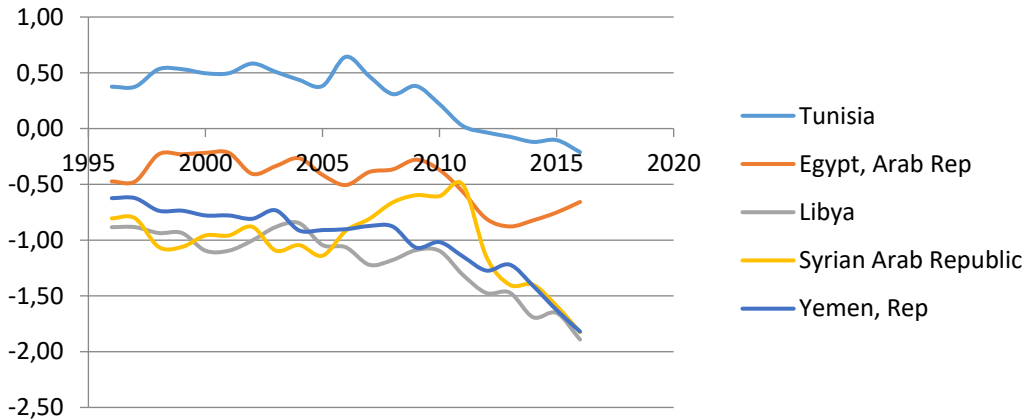
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

والملاحظ من خلال هذا الشكل أن دول الربيع العربي لها مستويات سيئة في مؤشر الاستقرار السياسي، وكان لهذه المؤشرات انعكاس سلبي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الجمالي، حيث يؤثر الاستقرار السياسي على النمو من خلال قنوات مختلفة فعلى سبيل المثال، يخلق الاستقرار السياسي بيئة مواتية لازدهار أنشطة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص العمل والهجرة إلى المدن التي تزيد فيها الطلب الكلي ويحفز النمو الاقتصادي (Han, Khan, & Cooray, Dutta, & Mallick, 2017, p. 324)، وقد أكد (Zhuang, 2014) في دراسته بتحليل مؤشرات الحوكمة وأثرها على النمو الاقتصادي أن الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة ومراقبة الفساد لها تأثير إيجابي وقوي على النمو في دول MENA.

وتوصل (Barro, 1991) الذي قام بقياس عدم الاستقرار السياسي من خلال الاغتيالات السياسية والثورات والانقلابات إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بشكل إيجابي بالاستقرار السياسي. كما أكد كل من (Younis, Lin, Sharahili, & Selvarathinam, 2008) أن البيئة السياسية المستقرة للبلد تزيد من رأس المال البشري وتراكم رأس المال المادي، وبالتالي تحفز عملية النمو، بحيث أن الاستقرار السياسي عاملاً هاماً في عملية النمو، ويلعب النظام السياسي للبلد دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار السياسي، فهناك علاقة إيجابية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

وتظهر دراسة لـ (Mehanna, Yazbeck, & Sarieddine, 2010) أن تحسين الحكم هو التحدي الأكبر الذي تواجهه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاسيما في البلدان التي تعتمد على النفط، وتبين أن من بين المؤشرات الحكم الستة، يظهر مؤشر الصوت والمساءلة وفعالية الحكومة والسيطرة على الفساد أعلى تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، حيث أن الرقابة على الفساد وفعالية الحكومة يؤثران بشكل كبير على النمو (Evrensel, 2010, p. 507)، وفيما يلي سنعرض تطور مؤشر فعالية الحكومة في دول الربيع العربي

## الشكل رقم (06): تطور مؤشر فعالية الحكومة في دول الربيع العربي للفترة 1996-2016



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية

وبالنظر إلى مؤشر فعالية الحكومة، الذي يلتقط تصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها ومصادقية التزام الحكومة بمثل هذه سياسات (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011, p. 5)، يتضح من خلال الشكل رقم (06) أن مؤشر فعالية الحكومة سجل هو الآخر مستويات متدنية في دول الربيع العربي، وذلك نتيجة عدم قدرة حكومات دول الربيع العربي على تبني سياسات عمومية تحدم الاقتصاد وعدم قدرتها على صياغة قوانين وقواعد تكيف وتماشى مع متطلبات الشعوب العربية ونوعية الخدمات السيئة المقدمة .

#### 4. الدراسة التطبيقية للعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي:

لدراسة تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في دول الربيع العربي، سنقوم باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Panel، والاعتماد على نموذجين في التقدير وهما: نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)، ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)

##### 1.4. متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول الآتي متغيرات الدراسة وفترة الدراسة والرمز المعبر عنه، وتبيان مصدر البيانات لكل متغير

##### الجدول رقم (01): المتغيرات المستخدمة في الدراسة

| رمز المتغير | اسم المتغير                                   | مصدر البيانات           |
|-------------|-----------------------------------------------|-------------------------|
| Y           | معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | مؤشرات التنمية العالمية |
| UMP         | معدل البطالة                                  |                         |
| COR         | مؤشر ضبط الفساد                               | مؤشرات الحوكمة العالمية |
| GOV         | مؤشر فعالية الحكومة                           |                         |
| PSt         | مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف            |                         |

## 2.4. وصف متغيرات الدراسة:

- **معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y):** ويمثل المتغير التابع باعتباره مؤشر لقياس النمو الاقتصادي، وقد استخدم هذا المؤشر في جل الأدبيات والدراسات الاقتصادية ذات الاهتمام الواسع بقياس أثر عدم الاستقرار السياسي بالنمو الاقتصادي.
- **معدل البطالة (UMP):** وهو يقيس درجة تحكم الحكومة في إدارة الاقتصاد، من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، حيث أن ارتفاع حجم البطالة خاصة في أوساط الشباب له انعكاس على الوضع السياسي في البلد.
- **مؤشر مراقبة الفساد (COR):** يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة قي تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلا عن "الاستيلاء" للدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة فهو يفسر فعالية المبادرات في مكافحة الفساد والفساد في النظام السياسي في البلد.
- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS):** ويقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب وهو مؤشر مركب يحوي على المتغيرات الشائعة في قياس عدم الاستقرار السياسي والمتمثلة في: التهديدات الإرهابية والعنف السياسي، التوترات العرقية، النزاعات المسلحة، الاضطرابات الاجتماعية، الانقلابات العسكرية، الطائفية في النطاق السياسي، التعديلات الدستورية.
- **مؤشر فعالية الحكومة (GE):** ويقيس نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات فهو يفسر قدرة الحكومة على تصميم برامج جديدة، الشفافية على المستوى المركزي، نوعية السياسات العمومية، درجة التعرض للخدمات العامة في التدخل السياسي، التبذير في الإنفاق الحكومي، القدرة على التنبؤ بالتغيرات في القواعد والقوانين، نوعية الموظفين الحكوميين، نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة. (Mtiraoui & Lassoued, 2014)

## 3.4. وصف عينة الدراسة:

تجرى هذه الدراسة على دول الربيع العربي، وهي تونس، مصر، ليبيا، سوريا واليمن للفترة بين 1996-2016 وقد اخترنا هذه العينة كون أن هذه الدول شهدت ثورات مناهضة للحكومة وأطاحت بأربعة رؤساء مما خلق جو من عدم الاستقرار السياسي ومن خلال هذه الدراسة سنحقق كيف انعكست هذه التوترات والاضطرابات السياسية على النمو الاقتصادي.

## 5.4. عرض النموذج:

الصيغة الرياضية للنموذج: وفقا لتقديرات النموذج واعتمادا على معطيات 9 EViews تكون الصياغة الرياضية كـالآتي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_1 PSt_{it} + \beta_2 COR_{it} + \beta_3 GOV_{it} + \beta_4 UMP_{it} + \varepsilon_{it}$$

## 6.4. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج:

الجدول رقم (02): الارتباط بين المتغيرات

|     | Y         | PST       | COR       | GOV       | UMP      |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|----------|
| Y   | 1.000000  |           |           |           |          |
| PST | 0.371719  | 1.000000  |           |           |          |
| COR | 0.445493  | 0.586381  | 1.000000  |           |          |
| GOV | 0.444518  | 0.593646  | 0.893758  | 1.000000  |          |
| UMP | -0.256825 | -0.082155 | -0.149836 | -0.197111 | 1.000000 |

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews 9

وبشكل عام، تشير القيم التي تكون أكبر من أو تساوي 0.5 إلى أن المتغيرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشكل إيجابي أو سلبي اعتماداً على التأثير المتغير الذي يتم النظر إليه من الجهة الأخرى. ووفقاً لنتائج الجدول الذي يمثل معاملات الارتباطات المختلفة نلاحظ وجود علاقة قوية وموجبة بين الاستقرار السياسي (PST) وفعالية الحكومة (GOV) (0.593646)، كما يتضح أن هناك ارتباط سلبي بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل (-0.256825)

UMP، أما باقي المتغيرات لها ارتباط إيجابي بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Y.

## 7.4. تقدير النموذج إما بالتأثيرات الثابتة أو بالتأثيرات العشوائية:

ويتم تقدير هذا النموذج إما بنموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)، أو نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)، وذلك قصد تفسير العلاقة بين المتغير التابع (Y) نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وباقي المتغيرات المستقلة والمتمثلة في معدل البطالة (UMP) ومؤشر ضبط الفساد (COR) ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PST) بالإضافة إلى مؤشر فعالية الحكومة (GOV) وفيما يلي النتائج:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير معلمات النموذج بالتأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية

| المتغير التابع: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي y |                           |                            |
|------------------------------------------------------------|---------------------------|----------------------------|
| المتغيرات                                                  | نموذج الآثار الثابتة      | نموذج الآثار العشوائية     |
| Constant                                                   | -18.25208<br>(9.207395)** | 18.97325<br>(4.580945)***  |
| PSt                                                        | 7.976375<br>(2.156957)*** | 2.493802<br>(1.336803)*    |
| COR                                                        | 8.589241<br>(6.085856)    | 7.765515<br>(5.344826)     |
| GOV                                                        | 9.562626<br>(5.494254)**  | 2.959168<br>(3.902046)     |
| UMP                                                        | 2.590700<br>(0.566423)*** | -0.778704<br>(0.284640)*** |
| R-squared                                                  | 0.567285                  | 0.256996                   |
| Adjusted R-squared                                         | 0.531226                  | 0.227276                   |
| Prob(F-statistic)                                          | 0.000000                  | 0.000005                   |

ملاحظة: \*\*\* و \*\* و \* تدل هذه الإشارة على دلالة إحصائية عند 1%، 5%، 10%، أما بالنسبة للقيم بين قوسين فهي خطأ القيم القياسي (Std. Error).

## 8.4. اختبار Hausman:

يبين لنا اختبار Hausman النموذج الأكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كان نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)، أو نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)، وفيما يلي يبين الجدول نتائج الاختبار:

الجدول رقم (04): اختبار Hausman

| Correlated Random Effects - Hausman Test |                   |              |        |
|------------------------------------------|-------------------|--------------|--------|
| Equation: Untitled                       |                   |              |        |
| Test cross-section random effects        |                   |              |        |
| Test Summary                             | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob.  |
| Cross-section random                     | 68.839342         | 4            | 0.0000 |

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال نتائج اختبار Hausman نلاحظ أن الاختبار له دلالة إحصائية عند المستوى المعنوية 5 %، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.0000) ويدل هذا على أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للبيانات الدراسية

## 9.4. تفسير نتائج النموذج الملائم نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model):

يتضح من خلال نتائج الجدول (Fixed Effect Model)، وجود أثر موجب ومعنوي للاستقرار السياسي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1 %، حيث أنه إذا زاد مؤشر الاستقرار السياسي بنسبة 1 % ستزيد نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ 7,97 % ووجود أثر موجب وغير معنوي لمؤشر الفساد، حيث كلما ازدادت درجة السيطرة على الفساد من قبل الحكومات بنسبة 1 %، كلما ازداد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 8,58 %.

وجود موجب ومعنوي لمؤشر فعالية الحكومة عند مستوى معنوية 5 %، حيث كلما ازدادت فعالية الحكومة بنسبة 1 % يزداد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 9,56 %.

أما بالنسبة لمؤشر البطالة فإنه يظهر موجب ومعنوي عند مستوى 1 %، حيث أنه بالرغم من إشارته الموجبة إلا أنها تعتبر صحيحة نظرياً بحيث أن هذا المتغير يعبر عن الصدمات والتقلبات التي يمر بها البلد بما في ذلك الصدمات والأزمات الاقتصادية، فهو يقف عائق أمام نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الربيع العربي والتي عانت لفترات من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي.

## الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة قياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في دول الربيع العربي، (تونس، مصر، ليبيا، سوريا واليمن) للفترة من 1996-2016، وبينت نتائج الدراسة وجود أثر موجب ومعنوي للاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة، بحيث أن الزيادة في نسبة مؤشر الاستقرار السياسي بـ 1% سيؤدي ذلك إلى زيادة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 7,97% كما توصلت الدراسة إلى أن هناك متغيرات أخرى كان لها أثر قوي على النمو الاقتصادي في دول الربيع العربي وهي كل فعالية الحكومة ومؤشر السيطرة على الفساد ومؤشر البطالة، واعتمادا على نتائج الدراسات السابقة فإن النتائج المتوصل إليها في دراستنا جاءت موافقة لمعظم الأدبيات والدراسات السابقة في هذا المجال، حيث كلما ارتفعت نسبة الاستقرار السياسي في البلد ازداد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

## قائمة المراجع:

- أشرف العربي. (2012). الربيع العربي: مقارنة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس. المعهد العربي للتخطيط.
- البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (2016). ليبيا: الآفاق الاقتصادية-ربيع 2016. تم الاسترداد من المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-outlook-spring-2016>
- Aisen, A., & Veiga, F. J. (2013). How does political instability affect economic growth? *European Journal of Political Economy*, 29, 151-167.
- Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political instability and economic growth. *Journal of Economic growth*, 1(2), 189-211.
- Asteriou, D., & Price, S. (2001). Political instability and economic growth: UK time series evidence. *Scottish Journal of Political Economy*, 48(4), 383-399.
- Bank, T. I. (2013). *Middle East and North Africa Economic Development and prospects INVESTING IN TURBULENT TIMES*. [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).
- Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. *The quarterly journal of economics*, 106(2), 407-443.
- Bouraoui, T., & Hammami, H. (2017). Does political instability affect exchange rates in Arab Spring countries? *Applied Economics*, 49(55), 5627-5637.
- Busse, M., & Hefeker, C. (2007). Political risk, institutions and foreign direct investment. *European journal of political economy*, 23(2), 397-415.
- Campos, N. F., Nugent, J. B., & Robinson, J. A. (1999). Can Political Instability be Good for Growth? The Case of the Middle East and North Africa. *Department of Economics, University of Southern California, Los Angeles, California*.

- Cooray, A., Dutta, N., & Mallick, S. (2017). Trade openness and labor force participation in Africa: the role of political institutions. *Industrial Relations: A Journal of Economy and Society*, 56(2) , 319-350.
- Dalyop, G. T. (2018). Political instability and economic growth in Africa. *International Journal of Economic Policy Studies* , 1-41.
- Evrensel, A. Y. (2010). Corruption, growth, and growth volatility. *International Review of Economics & Finance*, 19(3) , 501-514.
- Han, X., Khan, H., & Zhuang, J. (2014). Do governance indicators explain development performance? A cross-country analysis.
- IMF. (2012). "Middle East and North Africa: Economic Outlook and Key Challenges". Deauville Partnership Ministerial Meeting, Washington, DC, April 20, 2012.
- Jong-A-Pin, R. (2009). On the measurement of political instability and its impact on economic growth. *European Journal of Political Economy*, 25(1) , 15-29.
- Karnane, P., & Quinn, M. A. (2017). Political instability, ethnic fractionalization and economic growth. *International Economics and Economic Policy* , 1-27.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2006). Measuring governance using cross-country perceptions data. *International handbook on the economics of corruption*, 52 .
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. *Hague Journal on the Rule of Law*, 3(2) , 220-246.
- Khan, M. (2014). The economic consequences of the Arab Spring. *Atlantic Council of the United State* .
- Kim, H. (2010). Political stability and foreign direct investment. *International Journal of Economics and Finance*, 2(3) , 1-59.
- Masetti, O., Körner, K., Forster, M., Friedman, J., Lanzeni, M. L., & Speyer, B. (2013). Two years of Arab Spring. *Current issues, emerging markets* .
- Mehanna, R. A., Yazbeck, Y., & Sariaeddine, L. (2010). Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle? *Journal of Transnational Management*, 15(2) , 117-150.
- Mtiraoui, A., & Lassoued, M. (2014). Gouvernance, Capital humain et Croissance économique dans la zone OCDE: Application sur les données de panel dynamique (GMM).
- Nawafleh, A. (2013). The Arab People's Revolution—Modernising the Legal Environment. In *The Arab Spring* . (pp. 77-100). Brill Nijhoff.
- Sidamor, Z., Lemtaouch, L., & Bensouici, H. (2016). The Economic Consequences of the Political Instability in Arab Region. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 219 , 694-699.
- Uddin, M. A., Ali, M. H., & Masih, M. (2017). Political stability and growth: An application of dynamic GMM and quantile regression. *Economic Modelling*, 64 , 610-625.

- Woodward, D. P., & Rolfe, R. J. (1993). The location of export-oriented foreign direct investment in the Caribbean Basin. *Journal of international business studies*, 24(1), 121-144.
- Younis, M., Lin, X. X., Sharahili, Y., & Selvarathinam, S. (2008). Political stability and economic growth in Asia. *American Journal of Applied Sciences*, 5(3), 203-208.

الملاحق:

### الملحق رقم (01): نتائج تقدير معلمات النموذج بالتأثيرات الثابتة

Dependent Variable: Y  
 Method: Panel Least Squares  
 Date: 06/28/18 Time: 11:38  
 Sample: 1996 2016  
 Periods included: 21  
 Cross-sections included: 5  
 Total panel (balanced) observations: 105

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| C        | -18.25208   | 9.207395   | -1.982328   | 0.0503 |
| PST      | 7.976375    | 2.156957   | 3.697977    | 0.0004 |
| COR      | 8.589241    | 6.085856   | 1.411345    | 0.1614 |
| GOV      | 9.562626    | 5.494254   | 1.740478    | 0.0850 |
| UMP      | 2.590700    | 0.566423   | 4.573786    | 0.0000 |

#### Effects Specification

##### Cross-section fixed (dummy variables)

|                    |           |                       |           |
|--------------------|-----------|-----------------------|-----------|
| R-squared          | 0.567285  | Mean dependent var    | -2.149751 |
| Adjusted R-squared | 0.531226  | S.D. dependent var    | 15.50454  |
| S.E. of regression | 10.61551  | Akaike info criterion | 7.644326  |
| Sum squared resid  | 10818.15  | Schwarz criterion     | 7.871808  |
| Log likelihood     | -392.3271 | Hannan-Quinn criter.  | 7.736506  |
| F-statistic        | 15.73190  | Durbin-Watson stat    | 0.691854  |
| Prob(F-statistic)  | 0.000000  |                       |           |

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج 9 Eviews

## الملحق رقم (02): نتائج تقدير معلمات النموذج بالتأثيرات العشوائية

Dependent Variable: Y  
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
 Date: 06/28/18 Time: 13:55  
 Sample: 1996 2016  
 Periods included: 21  
 Cross-sections included: 5  
 Total panel (balanced) observations: 105  
 Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable              | Coefficient | Std. Error         | t-Statistic | Prob.  |
|-----------------------|-------------|--------------------|-------------|--------|
| C                     | 18.97325    | 4.580945           | 4.141777    | 0.0001 |
| PST                   | 2.493802    | 1.336803           | 1.865497    | 0.0650 |
| COR                   | 7.765515    | 5.344826           | 1.452903    | 0.1494 |
| GOV                   | 2.959168    | 3.902046           | 0.758363    | 0.4500 |
| UMP                   | -0.778704   | 0.284640           | -2.735750   | 0.0074 |
| Effects Specification |             |                    |             |        |
|                       |             |                    | S.D.        | Rho    |
| Cross-section random  |             |                    | 2.75E-07    | 0.0000 |
| Idiosyncratic random  |             |                    | 10.61551    | 1.0000 |
| Weighted Statistics   |             |                    |             |        |
| R-squared             | 0.256996    | Mean dependent var | -2.149751   |        |
| Adjusted R-squared    | 0.227276    | S.D. dependent var | 15.50454    |        |
| S.E. of regression    | 13.62923    | Sum squared resid  | 18575.59    |        |
| F-statistic           | 8.647191    | Durbin-Watson stat | 0.409438    |        |
| Prob(F-statistic)     | 0.000005    |                    |             |        |
| Unweighted Statistics |             |                    |             |        |
| R-squared             | 0.256996    | Mean dependent var | -2.149751   |        |
| Sum squared resid     | 18575.59    | Durbin-Watson stat | 0.409438    |        |

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews 9

## الملحق رقم (03): اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test  
 Equation: Untitled  
 Test cross-section random effects

| Test Summary         | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob.  |
|----------------------|-------------------|--------------|--------|
| Cross-section random | 68.839342         | 4            | 0.0000 |

Cross-section random effects test comparisons:

| Variable | Fixed    | Random    | Var(Diff.) | Prob.  |
|----------|----------|-----------|------------|--------|
| PST      | 7.976375 | 2.493802  | 2.865420   | 0.0012 |
| COR      | 8.589241 | 7.765515  | 8.470469   | 0.7772 |
| GOV      | 9.562626 | 2.959168  | 14.960859  | 0.0878 |
| UMP      | 2.590700 | -0.778704 | 0.239816   | 0.0000 |

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على برنامج Eviews 9